

## حول هيئة السلوك المالي

هيئة السلوك المالي هي الجهة الرقابية المعنية بسلوك 59000 شركة للخدمات المالية والأسواق المالية في المملكة المتحدة، والجهة الرقابية الاحترازية لأكثر من 18000 شركة من تلك الشركات.

### ما نفعه

يتعين أن تكون الأسواق المالية صادقة، وعادلة، ومؤثرة حتى يحصل المستهلكون على صفقة عادلة.

نهدف إلى جعل الأسواق تعمل بشكل جيد – للأفراد والشركات، الكبيرة والصغيرة، وللاقتصاد ككل.

نقوم بذلك عن طريق مراقبة سلوك أكثر من 59000 شركة. نحن أيضًا الجهة الرقابية الاحترازية لأكثر من 18000 شركة من هذه الشركات.

**هيئة التنظيم الاحترازي (الرابط خارجي) (PRA)** هي الجهة الرقابية الاحترازية لحوالي 1500 بنك، وجمعيات بناء، واتحادات انتمائية، وشركات تأمين، وشركات استثمار كبرى. باعتبارها جهة رقابية احترازية، لديها هدف عام متمثل في تعزيز أمان وسلامة الشركات التي تخضع لرقابتها.

بدأنا عملنا في 1 أبريل 2013، حيث تولينا مسؤولية السلوك والرقابة الاحترازية ذات الصلة من "هيئة الخدمات المالية".

### لماذا نعمل ذلك

نحن مسؤولون عن تنظيم قطاع يؤدي دورًا حاسمًا في حياة كل فرد في المملكة المتحدة والذي بدونه لا يمكن للاقتصاد الحديث أن يعمل. من المعايير الدولية لمراجعة حسابات الأطفال إلى المعاشات التقاعدية، الديون المباشرة إلى بطاقات الائتمان، القروض إلى الاستثمارات – ما مدى وجود تأثير أساسي لعمل الأسواق المالية علينا جميعًا.

توظف الخدمات المالية في المملكة المتحدة أكثر من 2.2 مليون شخص، وتساهم بمبلغ 65.6 مليار جنيه إسترليني كضريبة لاقتصاد المملكة المتحدة. إذا كانت أسواق المملكة المتحدة تعمل بشكل جيد وبتنافسية وإنصاف فإنها تفيد العملاء، والموظفين، والمساهمين، وتحافظ على الثقة في المملكة المتحدة باعتبارها مركزًا ماليًا عالميًا رئيسيًا. دورنا هو المساعدة في ضمان حدوث هذا.

### كيف نعمل ذلك

هدفنا الإستراتيجي هو ضمان عمل الأسواق ذات الصلة بشكل جيد، وأهدافنا التشغيلية هي:

- حماية المستهلكين – نحن نكفل درجة مناسبة من الحماية للمستهلكين
- حماية الأسواق المالية – نحن نحمي ونعزز سلامة النظام المالي في المملكة المتحدة
- تعزيز المنافسة – نحن نعزز المنافسة الفعالة لصالح المستهلكين

نحن هيئة عامة مستقلة ممولة بالكامل من الشركات التي تخضع لرقابتنا، من خلال فرض رسوم عليها. نحن مسؤولون أمام وزارة الخزانة، المسؤولة عن النظام المالي في المملكة المتحدة، وأمام البرلمان.

يتم تعريف عملنا وهدفنا بموجب **قانون الخدمات والأسواق المالية لسنة 2000 (FSMA) (الرابط خارجي)**. نحن نعمل مع مجموعات المستهلكين، والاتحادات التجارية، والهيئات المهنية، والجهات الرقابية المحلية، والهيئات التشريعية الأوروبية، ومجموعة كبيرة من أصحاب المصالح الآخرين. من خلال نطاق المسؤولية الممتد هذا، نستخدم نهجًا متناسبًا في التنظيم، مع إعطاء الأولوية للمجالات والشركات التي تشكل خطرًا أكبر على أهدافنا.

شاهد فيديو عن أبرز المعالم لدينا لعام **2018-2019**.

